الإطار المفاهيمي
لأهمية الصناعية واثرها في التنمية الاقليمية

أ. د. صبحي احمد مخلف الدليمي م.م. محمد كريم ابراهيم مخلف الدليمي
جامعة الانبار - كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم الجغرافية

المستخلص

تعد الصناعة النشاط المحوري والمنطلق الاساسي لعملية التنمية لما يتمتع به هذا النشاط من قدرات بدأً من تحقيق الاستغلال الامثل للإمكانيات التنموية المتاحة واسهامها بزيادة مستوى الدخل وانعكاس ذلك على تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني ضمن الحيز الجغرافي للإقليم وصولاً إلى التنمية المكانية المتوازنة.

اعتمد الباحث دراسة تأثير الصناعة في التنمية الاقليمية باعتبارها العامل الرئيسي الذي يرمي الى احداث تغيرات ايجابية اقتصادية واجتماعية وعمرانية تمثل الاساس في تعزيز مستويات التنمية المكانية ضمن الاقاليم المتخلفة ، وهذا ما تسعى اليه التنمية الاقليمية حل مشكلة التباين المكاني لما ينتج عنها من آثار اقتصادية واجتماعية في أي الاقليم.

Abstract

The industry is the essential activity and the main starting point for the development process because of this capacity, which started from achieving the optimal exploitation of the available development potential and its contribution to increasing the level of income and its reflection on the development of the economic, social and urban structure within the geographical area of the region.

The researcher adopted the study of the impact of industry in regional development as the main factor that aims to effect positive economic, social and urban changes, which is the basis for enhancing the levels of spatial development within the underdeveloped regions. This is what regional development seeks to solve the problem of spatial disparity .and its economic and social effects Territory.

مقدمة

تعد الصناعة حجر الأساس للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والحضاري في أي وحدة مكانية، لما يتسم به هذا النشاط من تشابك اقتصادي ناتج عن ارتباطاته المتنوعة فحجم وفورات هذا النشاط لا يقتصر على الجوانب الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فحسب وانما يسهم في تغيير بيئات توطنه، فحجم الوفورات المجتمعية التي تنتج عنها لا تقل أهمية عن حجم الوفورات الاقتصادية.

نالت الصناعة في الدراسات الاقتصادية عناية متزايدة بعدها القاعدة الأساسية لبناء اقتصاديات الدول وتطوير قطاعاتها المختلفة، فعندما يمتلك الإقليم نشاطاً صناعياً متطوراً يمكن من خلاله إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وخدمية وينتج ذلك عن الاستثمار الامثل للموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية المتاحة لهذا النشاط في الإقليم.

أولاً: مشكلة البحث : حددت بالآتي:

1. هل تساهم الصناعة في تعزيز مستويات التنمية المكانية ؟
2. هل يمكن الاعتماد على الصناعة في تطبيق خطط تنموية فعالة ؟

ثانياً: فرضية البحث : حددت بالشكل الآتي في ضوء ما جاء به في مشكلة الدراسة:

تساهم الصناعة في تعزيز مستويات التنمية المكانية وفي تغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

ثالثاً: هدف البحث : حدد بالآتي:

تهدف الدراسة الى الوصول الى توافق بين المبادئ والاهداف، والغاية من ذلك تحقيق تنمية اقتصادية اقليمية تديم الكفاءة الاقتصادية ولا تفرط بالعدالة الاجتماعية.

رابعاً: هيكلية البحث : تمثلت بالآتي:

1.1. الصناعة مفهومها واهميتها.
1.2. التنمية الإقليمية مفهومها اهدافها واهميتها.
1.3. سياسة وستراتيجية التنمية الإقليمية.
1.4. دور الصناعة في التنمية الإقليمية.

1.1. مفهوم الصناعة واهميتها:

(Concept Industry And Its importance)

– **الصناعة** (Industry) **لغةً** : تعني مصطلح مرادف لحرفة[1]. إذ يشير إلى حرفة الصانع أوعمله الصنعة[2]، يرجع هذا المفهوم إلى أصول لاتينية فهو يشير إلى (العمل) الذي يمارس لكسب المعاش أوهي بذلك تشمل جميع الفعاليات الصناعية والحرفية[3].

– **واصطلاحاً**: وصفها ابن خلدون بأنها نتاج عملي فكري، وبوصفها عمليا فهي نتاج جسماني محسوس[4].

تعد الصناعة مفتاحاً للتقدم والتطور، وفرعاً رئيسياً من فروع الاقتصاد الوطني، فهي تشمل كافة المؤسسات الصناعية التي تقوم بمعالجة وإنتاج المواد واستخراج الخامات[5].

وتعرف أيضا بأنها الحرفة أو النشاط الاقتصادي الذي يهدف إلى تحويل المواد الأولية من حالتها الاصلية الى صورة جديدة تهدف إلى إشباع حاجة الانسان ورغباته[6]. ويصف (كولن كلارك) بأنها عملية تحويل المواد الخام القليلة الاستعمال إلى منتجات اكثر فائدة[7].

ويعرفها الدكتور (عباس التميمي) بانها نشاط بشري يهدف إلى تغير صورة المادة الخام من خلال تحويلها إلى مواد جديدة مختلفة عنها[8].

ويعرفها الدكتور(عبد الزهرة الجنابي) بأنها نشاط واسع يشير إلى عملية تحويل المواد الاولية بطرق ووسائل متنوعة إلى منتج موجه لإشباع رغبات السكان[9].

ويعرفها الدكتور (صبحي الدليمي) بانها عملية تهدف إلى تغيير المادة الخام من شكلها الطبيعي إلى شكل آخر ، سواء انجزت هذه العملية بشخص أو بمجموعة أشخاص، بمعامل صغيرة أو عملاقة، بالنهاية يصبح انتاجها أكثر نفعا للإنسان[10].

وتعرف أيضاً بالنشاط الذي يهدف إلى استخدام الجهد العضلي، لاستخراج او لتحويل المادة الخام الى مواد وادوات اخرى يستفيد منها المستهلك، بهدف تحقيق منافع اقتصادية اكبر[11]. وتمتاز الصناعة عن باقي فروع الاقتصاد الوطني بكونها عملية تتولى الاستخدام الامثل للمواد الخام الطبيعية وتحويلها إلى صور أخرى لغرض اشباع الاحتياجات الانتاجية والاستهلاكية[12].

وتعد أيضا واحدة من اهم فروع الجغرافية الاقتصادية التي تهدف الى دراسة النشاط الصناعي فهي تشير الى ظاهرة ناتجه عن تفاعل الانسان مع الموارد الطبيعية الموجودة على سطح الارض[13].

من خلال ما تبين يمكن ايجاز مفهوم شامل للصناعة بأنها حرفة أو نشاط يهدف الى تغيير صورة المادة الخام ومضمونها، سواء انجزت هذه العملية بجهد أو باستخدام الآلات المناسبة بهدف زيادة قيمتها واهميتها، وجعلها قابلة لإشباع رغبات المستهلك، وتحقيق منافع مادية تعادل المواد والجهد والحرفة التي استخدمت في انتاجها. **ويمكن أن نوجز أهمية الصناعة بالنقاط الآتية:**

1. للصناعة دور بارز يبدأ من امتصاص القوى العاملة الفائضة، وذلك من خلال اسهامها في استقطاب الايدي العاملة العاطلة وتوظيفها وانعكاس ذلك في تحسين مستويات دخلهم[14].
2. تبرز أهمية الصناعة من خلال إسهامها في إبراز الجوانب التاريخية والتراثية كما هو الحال في الصناعات الحرفية[15].
3. للصناعة دور فعال بدعم الاقتصاد الوطني، وفي تحسين المستوى المعاشي للشعوب، ولاسيما الشعوب التي تهدف الى احداث نقلة نوعية في القطاع الصناعي من خلال دعمه وتطويره[16].
4. تمثل الصناعة وسيلة مهمة تهدف إلى تطوير خدمات البنى الارتكازية، وتوسيع قاعدة التكامل الاقتصادي، ودعم النشاطات الاقتصادية الأخرى كـ (الزراعة، التجارة، النقل، الطاقة) من خلال الاستفادة من المزايا المتحققة عن انتاجها الكبير[17].
5. تمثل الصناعة مصدراً مهماً لتوفير العملات الصعبة للبلاد، ولدعم وتقوية الاقتصاد ومواجهة اي ازمات مالية طارئة[18].
6. تمثل الصناعة نشاطاً يمتاز بدرجة عالية من التشابك الاقتصادي ، يبرز من خلال الترابط المتنوع بين مؤسسات القطاع الصناعي وما ينتج عنه من وفورات لا تقتصر على الجانب الاقتصادي، وإنما تهيئ فرص تشغيل واستغلال الموارد وتطوير الناتج المحلي ودعم الاستقرار الاقتصادي[19].
7. تبرز أهمية الصناعة على اعتبار بأنها واحد من اهم الانشطة التي تمتلك حرية ومرونة في الانتقال بالحيز الجغرافي بهدف تحقيق التنمية المنشودة، وتعتمد هذه المرونة بصورة اساسية على المرتكزات الاقتصادية[20].
8. دور الصناعة في تغطية جزء كبير من احتياجات السوق المحلي ويتمثل ذلك من خلال إسهامها بتوفير مواد محلية الصنع كالمستلزمات الضرورية

وخاصة السلع الاستهلاكية[21].

يتضح من ذلك ان الصناعة تمثل العنصر الاساسي للتغيير الاقتصادي والاجتماعي والحضاري في اي اقليم، يبرز ذلك من خلال اسهامها في احداث تغيير في اقاليم توطنها.

2.1. التنمية الإقليمية مفهومها أهدافها أهميتها:
(Concept of regional development)

1.2.1. مفهوم التنمية:
(Concept of development)

- **التنمية** (development) **لغة تعني:** مصطلحاً يشير الى كل جهد يبذل لإتمام أطوار نمو الشيء وبلوغ كماله[22]، **واصطلاحاً** : عملية تهدف إلى إحداث زيادة تراكمية دائميه سريعة خلال مدة الزمن[23]. فهي تدل على الكثرة والوفرة والنماء، ويوصف مفهومها بالشمولية والتغير المستمر فلم يحدد تعريف خاص بها لاختلاف وجهات نظر الباحثين وطبيعة تخصصاتهم وما ينتج عن ذلك الاختلاف من اختلاف في اتجاهاتهم الفكرية والايديولوجية ولتعدد ابعاد التنمية (اقتصادياً، اجتماعياً، مكانياً) على الرغم من تعدد الاختلافات والابعاد هناك قاسم مشترك بينها يتمثل بالإنسان والذي يمكن من خلاله وضع مفهوم التنمية باعتباره يمثل هدف التنمية ووسيلتها[24].

فهي مفهوم واسع ينتج عن خطوات متتالية ومتداخلة ترمي الى تحقيق غايات واهداف محددة[25]، ويرى الاقتصادي جيرالد ماير (Gerald Meier) بأنها عملية تهدف الى رفع معدل الدخل القومي خلال مدة زمنية معينة[26].

بينما يرى درنوسكي (Drenowski) التنمية بأنها عملية تهدف الى إحداث تغيرات كمية ونوعية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية[27]، ويرى كلور(Clower) أن التنمية ليست مجرد زيادة في الدخل القومي والمواد وانما نتائج هذه الزيادة على حياة السكان[28].

فالتنمية تمثل مرحلة انتقالية تهدف للوصول الى وضع افضل (اقتصادي، اجتماعي، بيئي) فهي تمثل خطة واعية لها غايات واهداف محددة، وترمي الى استخدام اساليب تتلاءم مع الموارد المتاحة في الحيز المكاني بهدف الوصول الى اقصى انتفاع خلال مدة زمنية معينة .

وتقوم عملية التنمية بصورة عامة على ثلاثة ابعاد هي:

1 - **البعد المكاني** : التنمية لا يمكن تحقيقها بدون وعاء مكاني يحتويها ويجسد اثارها، فمفهومها يبدأ بالفكر وينتهي بالجغرافية، وتجسد اثارها في الاقليم.

2 - **البعد الزماني** : يتمثل بضرورة تحديد الفترات الزمنية المختلفة لأجراء عمليات التنمية وما يترتب عليها من متطلبات سواء ما يتعلق بعمر المشاريع وعوائدها الاقتصادية التي تسهم في رسم التوجهات المستقبلية في اي اقليم[29].

3 - **البعد بحجم الموارد** : يعتمد نجاح واستمرار عملية التنمية على مدى توافر الموارد الجغرافية ضمن أي إقليم، فهي توضح العلاقات المكانية بين الانشطة الاقتصادية وانماط توزيعها.

يتضح من خلال ذلك ان التنمية مفهوم يشير الى الجهود البشرية التي تبذل لاستغلال الطاقات الكامنة في اي اقليم، وتوظيفها لأفضل استعمال فهي كلمة جامعة لا تعني خطة او برنامج فحسب، وانما هي عملية تغيير تتصف بالشمولية والديمومة تهدف الى الارتقاء والنهوض بكافة القطاعات باستعمال تكنلوجيا وأساليب حديثة.

أما بالنسبة للعناصر الاساسية التي تحدد جوهر التنمية ومعناها الواسع هي:

1. **قوة الحياة** : لا يمكن لأي دولة الارتقاء وتحقيق التنمية، مالم تكن قادرة على توفر الاحتياجات الاساسية للسكان (غذاء، ملبس، مسكن، تعليم، وصحة)[30].
2. **احترام الذات** : لا يمكن لأي دولة الارتقاء وتحقيق التنمية والتطور، مالم تستغل من قبل الاخرين[31].
3. **الحرية** : لا يمكن لأي دولة الارتقاء وتحقيق التنمية، مالم تكن قادرة على الاختيار وتسعى الى التخلص من المظاهر السلبية والتي تتمثل بالفقر والفساد الإداري والسياسي.

يتضح من ذلك ان لهذه العناصر تأثيراً متبادلاً فوجودها يحقق التطور الاقتصادي وانعدامها العكس.

2.2.1. مفهوم التنمية الصناعية :

(Concept of industrial development)

يشير مفهوم التنمية الصناعية الى عمل مخطط يهدف الى استثمار المقومات الجغرافية المتاحة لغرض احداث تغييرات كمية ونوعية في الإنتاج الصناعي، وما ينتج عن ذلك من تغيرات واضحة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وصولا الى تحقيق تنمية مكانية متوازنة[32].

أو هي سياسة مخططة تهدف الى احداث تغيير في البنية الصناعية من خلال بناء وتطوير الصناعات الوطنية، بدءً من تطوير الصناعات القائمة واقامة مشاريع صناعية جديدة، وتطوير عمليات استخراج المواد الخام، والحصول على مصادر جديدة للإنتاج الطاقة ذات كفاءه عالية وتسريع عمليات البناء والانتاج الصناعي، وتحقيق الاستغلال الامثل للإمكانيات المتاحة[33].

من خلال ذلك يمكن توضيح مفهوم التنمية الصناعية بأنها عملية مخططة تهدف الى اقامة مشاريع صناعية جديدة، او توسيع ما هو موجود لتحقيق نمو صناعي واضح ومنتظم[34].

أهمية تحقيق التنمية الصناعية باعتبارها أفضل وسيلة لتحقيق التنمية الإقليمية تتمثل بالاتي:

1. تمثل التنمية الصناعية العامل الاكثر فعالية مقارنة مع الانشطة الاقتصادية الاخرى تهدف الى تحقيق نوع من التوازن النسبي من خلال تطوير الواقع التنموي الصناعي في الإقليم فهي تعكس اثاراً ايجابية وتغيرات جوهرية ناتجة عن استثمار المواد الطبيعية والبشرية المتاحة في الاقليم[35].
2. للتنمية الصناعية دور مهم يتضح من خلال اسهامها في تحسين وزيادة الانتاج كما ونوعا وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن قدرتها على تهيئة فرص عمل بصورة مستمرة واسهام ذلك بمعالجة مشكلة البطالة بالتالي ارتفاع مستوى الدخل وزيادة مستوى الرفاه الاقتصادي[36].
3. للتنمية الصناعية دور مهم يتضح من خلال إسهامها في معالجة مشكلة التباين المكاني لمستويات التنمية الاقليمية، فضلاً عن إسهامها في معالجة التباين المكاني في مستوى التطور الاقتصادي بين الأقاليم الجغرافية، الناتجة عن التركز الكبير للأنشطة الصناعية ضمن اقاليم محددة[37].
4. دور التنمية الصناعية في تخفيض نسبة استيراد السلع الخارجية من خلال اقامة صناعات تعويضه تغطي الاحتياجات المحلية وتحقيق الكفاية السلعية، ويؤدي اقامة مثل هذه الصناعات الى توفير العملات الصعبة[38].

5. تُسهم التنمية الصناعية في تطوير الأنشطة الاقتصادية والخدمية الأخرى في الإقليم فالاستثمار الصناعي يرافقه استثمارات في الانشطة نفسها من أجل تطويرها ومضاعفة تأثير التنمية الصناعية.
6. تظهر اثار التنمية الصناعية بصورة واضحه بدأً من تنوع استعمالات الأرض في الإقليم، اذ يتطلب إنشاء المشاريع الصناعية ضمن اي منطقه إنشاء مجمعات سكنية تتوفر فيها كافة الخدمات (البنى التحتية، والمجتمعية)، الغرض من ذلك توفير سكن ملائم للعاملين بالمشاريع الصناعية والأنشطة الأخرى، فضلا عن توفير بيئة ملائمة تهدف الى جذب أنشطة اقتصادية جديدة[39].
7. تسهم التنمية الصناعية في تحقيق التكامل والترابط بين الانشطة الصناعية وابراز العلاقات الصناعية الوظيفية بين تلك الانشطة، يعكس هذا التكامل اثار ايجابيًة تتمثل في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة مستوى التشغيل والإنتاج وصولاً إلى التنمية وتطوير القطاع الصناعي[40].

ويمكن تحديد النتائج المترتبة على تحقيق عملية التنمية الصناعية ومدى اسهامها في حدوث انتعاش اقتصادي ملموس كما موضح في مخطط (1).

3.2.1. مفهوم التنمية الاقليمية :

(Concept of regional development)

ظهر مفهوم التنمية الاقليمية بعد الحرب العالمية الثانية فهي تمثل اجابة لسياسة اللامركزية وتعني القضاء على المركزية التي ترمي الى تركز الانشطة والخدمات في قلب منطقة معينة وما حولها.

فالتنمية الاقليمية مصطلح جامع لكلمتين هما التنمية والاقليمية، سبق تحديد مفهوم التنمية اما بالنسبة للإقليمية[41] : فهي تعني وعاء مكاني او وحدة مكانية لها خصائص التي تميزها عن المناطق المحيطة بها[42].

مخطط (1)
يوضح نتائج تحقيق التنمية الصناعية

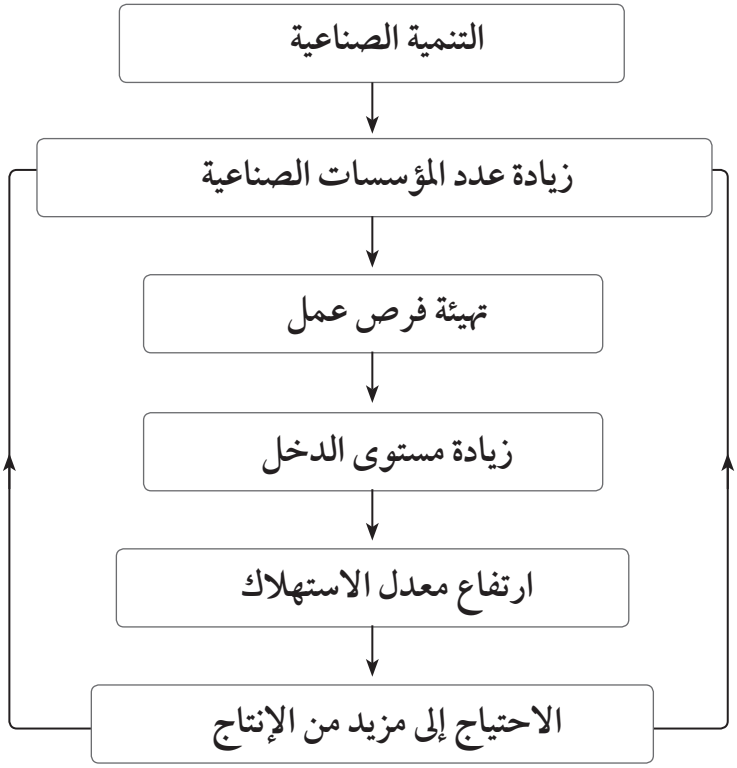

المصدر

من عمل الباحث بالاعتماد على : عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، مسوغات الدعوة للصناعات الصغيرة والمتوسطة دراسة نظرية تحليلية، مجلة البحوث المستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، العدد (6) ، 2006 ، ص 88.

ويمكن تعريف التنمية الاقليمية بأنها عملية ترمي إلى تحقيق نمو اقتصادي، والحصول على أكبر كفاية ممكنة من خلال الاستخدام الامثل للموارد الإنتاجية المتاحة على المستوى الإقليمي وصولا الى تحقيق أعلى معدل للنمو بهدف تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم[43].

وتعرف أيضا بأنها عملية تهدف الى تحقيق التوافق بين التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي والتخطيط العمراني بكافة مستوياته الاقليمية والمحلية وصولا الى سد الفجوة الموجودة بين صياغة أهداف تخطيط التنمية وتنفيذها[44].

تطور مفهوم التنمية الاقليمية واصبحت تمثل انعكاساً مباشراً لحل مشاكلات التنمية والتباين في مستوياتها (الاقتصادية والاجتماعية) بين اقاليم البلد الواحد الناتجة عن تركز اغلب الانشطة في مناطق معينة دون اخرى، وظهور مناطق متطورة ومناطق أخرى أقل تطوراً ضمن البلد الواحد[45].

فهي تمثل شكلاً من اشكال التخطيط وهو التوازن الجغرافي، وترمي الى التغيير الذي يعد من أهم اهتمامات علم الجغرافيا، القصد منها معالجة الاقاليم المهمشة وما يزيد من اهميتها وفعاليتها هو اختلاف الامكانيات المتاحة في الاقليم الواحد، محصلتها هي تحقيق الرفاهية في الحيز المكاني ، أي عدالة بالتوزيع والتكافؤ المكاني، بهدف اذابة الفروق الطبقية بين الاقاليم وتوفير حياة مليئة بالفرص المادية لسكان الاقليم[46].

فهي اسلوب يقوم على اسس وقواعد، يهدف الى فك العزلة عن المناطق المهمشة، ولا تعني بعثرة الأنشطة القائمة ، انما تعني خلق مناطق جديدة، والحل الامثل لتحقيق التنمية الشاملة لتلك الأنشطة في أقاليم تعاني من قلتها وضعف إسهامها في مجمل الأنشطة الاقتصادية والخدمية[47].

يتضح من ذلك بان التنمية الاقليمية مفهوم يشير الى حاصل جمع الجغرافية مع التخطيط وتطبيق ذلك على الحيز الارضي قوامه الاقليم، فهي تركز على مدى تفاعل العناصر مع المكان في اي اقليم وما ينتج عنه من تغيرات في الابعاد المادية والمعنوية واحداث توازن نسبي وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة[48].

ويمكن توضيح مراحل تحقيق التنمية الاقليمية الناتجة عن العلاقة المتينة بين التخطيط والجغرافية ومدى إسهامها في وضع الخطط التي ترمي الى حل مشاكل التباين المكاني كما في مخطط (2).

1.3.2.1. اهداف تحقيق التنمية الاقليمية :

1. تحقيق اهداف التنمية القومية:

تمثل التنمية الاقليمية بعد من ابعاد التنمية القومية، تهدف الى رفع معدل النمو القومي، ويؤدي اغفالها الى إضعاف فعالية التنمية القومية، يلاحظ من ذلك ان التنمية الاقليمية تمثل واحدةً من الركائز الاساسية للتنمية الشاملة، وتسعى إلى توزيع الاستثمارات والانشطة وفق امكانيات واحتياجات الاقليم وصولاً الى تنمية عادلة ومتوازنة لجميع مناطق الاقليم[49].

2. تقليل حدة التفاوت بين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

ترمي التنمية الاقليمية إلى حل مشكلة التباين المكاني وتحقيق تنمية متوازنة بين الأقاليم، من خلال

تحسين مستوى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، بهدف تقليل حجم الفروقات بين الاقاليم والارتقاء بالمستوى المعاشي وتخفيض حدة البطالة، بحيث لا يخلق التوازن الاقليمي تأثيرات سلبية على نمو وتطور الأقاليم المجاورة كاستنزاف إمكانياتها التنموية[50].

مخطط (2) يوضح مراحل تحقيق التنمية الاقليمية

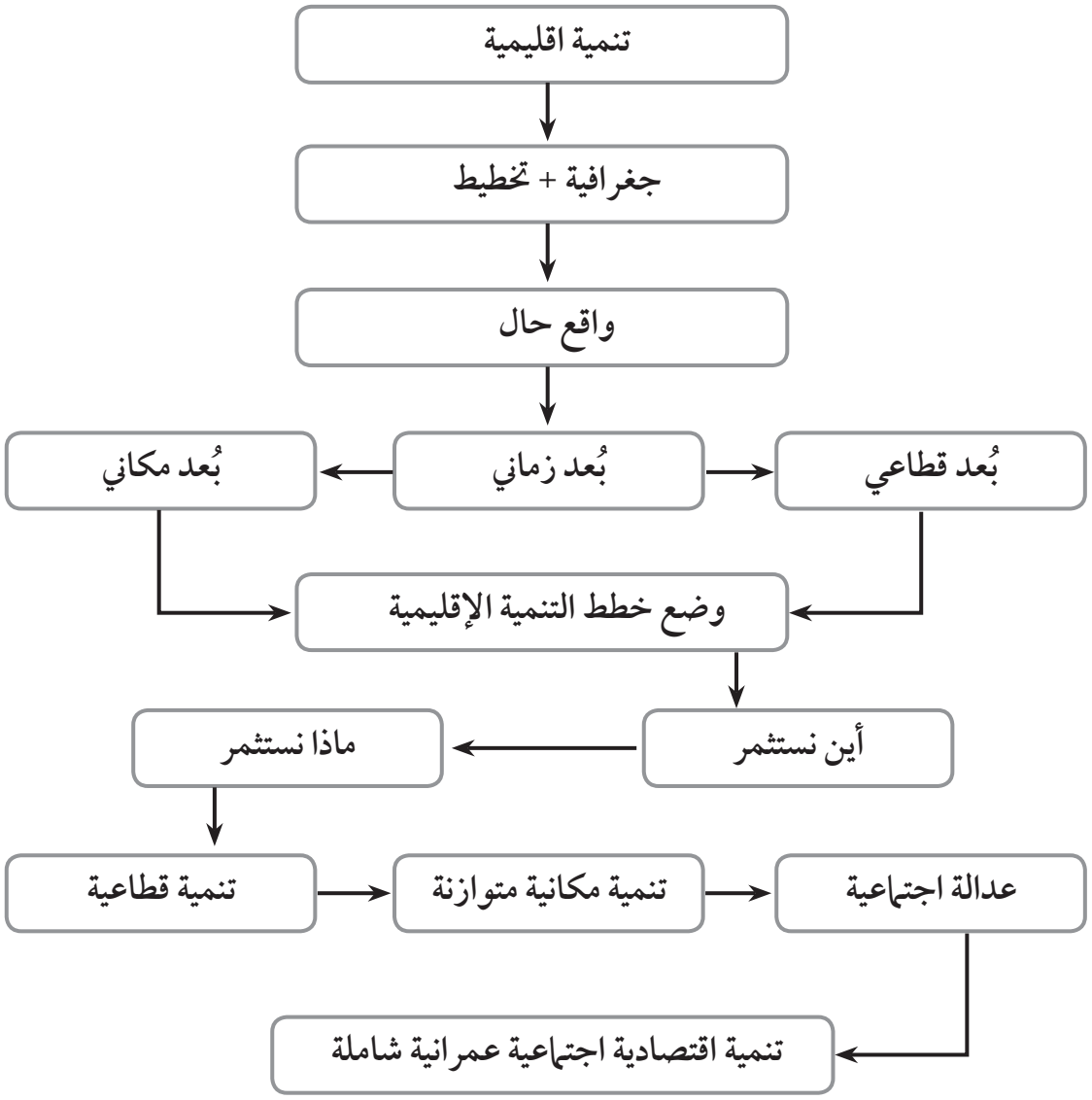

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على : مصطفى جليل ابراهيم ، اثر الخصائص المكانية في اليات التنمية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد 102 ، 2012 ، ص710.

3. حماية الصناعات المحلية وتنميتها:

للتنمية الإقليمية دور مهم يهدف الى تحفيز النشاط الصناعي وتنميته ، بدءً من تراكم المعرفة وتحقيق أفضل استثمار للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في الإقليم ، وانعكاس ذلك على حالة الاقليم وعلى جميع الانشطة الموجودة ضمنه[51].

فضلاً عن فاعليتها في تغيير الهيكل الإقليمي للصناعة من خلال وضع آليات وبرامج تهدف الى تحليل البعد المكاني للإقليم وإحداث تغييرات تظهر آثارها واضحة على الأقاليم المهمشة(اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً)[52].

4. تحقيق تكافؤ فرص الاستثمار الصناعي للأقاليم:

تتباين الامكانيات والموارد ضمن الإقليم الواحد فبعض المناطق فقيرة واخرى غنية تسعى التنمية الاقليمية لتحقيق التوازن في مستويات التنمية الاقتصادية لتفادي حدوث اي خلخلة في المستوى المعاشي لهذه الأقاليم فهي تسعى دائما لوضع الحلول وتحقيق اهداف لتصبح خطط التنمية الإقليمية متكاملة مع باقي الأقاليم الأخرى، والتأكيد على عملية تنمية الأقاليم المتخلفة واستغلال مواردها الاقتصادية[53].

ويتم ذلك من خلال استحداث تكتلات صناعية ضمن المناطق المهمشة لتنميتها ولتحقيق تكافؤ الفرص اذ تميل الصناعة الى التركيز اكثر من التشتت، بهدف الاستفادة من الروابط الامامية والخلفية فيما بينهما لإسهامها في خفض تكاليف الانتاج اقل ما يمكن من خلال ما تحصل عليها من وفورات اقتصادية ناتجة عن المنشآت الصناعية الموجودة ضمن مناطق التكتل[54].

5. تحقيق السيطرة على المراكز الحضرية الرئيسة وحل مشاكلها المتزايدة:

ينجم عن التوزيع الغير متوازن للخدمات والأنشطة التفاوت في مستويات التطور للأقاليم الحضرية وما ينتج عنها من مظاهر سلبية تتمثل بالهجرة من الأقاليم التي تفتقر الى وجود الخدمات او قصورها بالإضافة الى البحث عن العمل، وتؤدي مثل هذه المظاهر بالمقابل الى زيادة عدد السكان في المدن الكبيرة وزيادة الضغط على الخدمات وعدم القدرة على تلبيتها، وما ينتج عن ذلك زيادة العناية بالمدن الكبيرة واهمال الأقاليم الأخرى، وتهدف التنمية الإقليمية الى إصلاح مستلزمات الحياة بكافة المجالات ودعمها[55].

6. تفعيل اليات التنمية المستدامة:

تهدف التنمية الاقليمية الى عدم تجاهل للإمكانيات والموارد المتاحة في أي اقليم أ وعدم حرمان سكان الاقليم من استثمار مواردهم المحلية وصولا الى تحقيق تنمية مكانية شاملة متكاملة بين جميع القطاعات وتحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الحاضر والمستقبل وهذا ما يعطيها صفة الاستدامة[56].

يتضح من خلال هذه الاهداف أن التنمية الإقليمية تمثل إطاراً تحليلياً تطبيقياً يظهر نتيجة للرغبة المتزايدة التي تهدف الى تقليل الفوارق بين الأقاليم وحل مشكلة التباين في توزيع النشاطات الاقتصادية والسكان بين أقاليم الدولة الواحدة من خلال تنمية القدرات وتحقيق الاستغلال الامثل للإمكانيات المتاحة بهدف تقليل حدة التباين، وعدم المساواة في التوزيع ما بين الأقاليم.

1.3.1. سياسة وستراتيجية التنمية الإقليمية:

(Astratejbat policy and region development)

1.3.1.1. مفهوم سياسة التنمية الاقليمية:

(Concept of regional development policy)

هي طريقة فعالة موجهة لحل مشاكلات التنمية الاقليمية وباستعمال اساليب مختلفة، ترمي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وصولا الى التنمية المكانية[57]. أو هي أسلوب تنتهجه أي دولة الغاية منها رسم سياسة انمائية ، ونقل حالة المجتمع من الركود الى النمو الاقتصادي ، وتختلف هذه الأساليب من دولة الى أخرى باختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واختلاف الدور الذي تضعه الدولة في رسم مسار النشاط الاقتصادي والأهداف الناتجة عن عملية التنمية[58].

فهي وسيلة لإعادة تنظيم التركيب وفق ما يتضمنه المكان المراد تنميته من عناصر توضح تكوينه الاقتصادي والاجتماعي والحيوي[59].

تستعمل هذه السياسات عادة لتحليل واقع حال التنمية في أي اقليم وتركز على الماضي والحاضر فهناك اساليب متعددة تهدف لمعالجة مشكلات التنمية الاقليمية الناتجة عن نمو عدد من القطاعات في اقاليم معينة. فتمركز الصناعات خاصة في المدن الكبيرة أسهم في احداث تغيرات على خلاف المناطق الأخرى، فضلا عن تمركز السكان في المدن الكبرى دون غيرها ، ومما ينتج عنها من مشاكل[60]. فقد تبنت معظم الدول الكثير من سياسات التنمية الاقليمية ولا سيما العراق، وهذه السياسات يمكن إجمالها بالاتي:

1. سياسة الموقع الصناعي:

(Industrial site policy)

تمثل واحده من السياسات التي وضعت في بداية السبعينات تعتمد على إقامة مشاريع أو مجمعات صناعية كبيرة وتقتضي بضرورة تحقيق تنموية مكانية متوازنة، وتقليل حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع السكان بشكل متوازن من خلال نشر المشاريع الصناعية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في كافة المناطق[61].

فهي تهدف الى تنمية الصناعات الكبيرة التي ترمي الى توليد استثمارات جديدة وتحقق عوائد عالية لما ينتج عنها من تغيرات في الهيكل الاقتصادي الإقليمي، يحدث هذا التغيير من خلال التشابك بين الفروع الانتاجية ودورها في توفير فرص العمل وتنوع الانتاج وتقليل النفقات[62].

2. سياسة المدن الجديدة :

(New urban policy)

تعد هذه السياسة من الأساليب المهمة تهدف الى حد ومعالجة التمركز السكاني، ومواجهة النمو المتسارع للسكان في المدن الرئيسية، من خلال استحداث مدن جديدة تحيط بالمدن الرئيسية يوفر فيها مناخ ملائم يهدف إلى استيعاب استثمارات صناعية جديدة تقدم الكثير من المميزات الى سكان الاقليم اهمها تنوع فرص العمل ، وايجاد السكن الملائم، وجذب الايدي العاملة الباحثة عن فرص عمل فضلا عن الحفاظ على المناطق المفتوحة[63].

3. سياسة مراكز النمو :

(Policy growth centers)

وضعها الاقتصادي الفرنسي (فرانسوا بيروكس) في خمسينات القرن الماضي، تشير سياسة قطب النمو إلى إقامة الصناعة في أي منطقة تتمتع بإمكانيات تؤهلها للنمو الاقتصادي وتمثل حافزاً للتنمية وتطوير الفعاليات الاقتصادية ضمنها وضمن مناطق نفوذها، فهي ترمي الى اعادة توزيع ونشر ثمار التنمية مكانيا، ولا يحدث النمو في جميع المناطق

في وقت واحد يظهر ضمن مناطق تنتشر منها ثمار التنمية الى المناطق الاخرى من خلال إقامة صناعة كبرى تتبعها صناعات ومشاريع اقتصادية اخرى وتحقيق الارتباطات وزيادة حجم الوفورات الاقتصادية المتحققة بفعل استقطاب صناعات اضافية[64].

5. سياسة الاستقرار والتطوير الريفي:

(Stability Policy and rural development)

وضعت عام 1982 وتعتمد هذه السياسة على اختيار القرى المرشحة للتطوير وتنميتها بالشكل الذي يسمح بتحقيق افضل استعمال للطاقات المادية والبشرية المتاحة وصولاً إلى تحقيق التنمية المكانية، ويتم ذلك من خلال وضع أسس ومعايير ترمي لاختيار هذه القرى وتحديد المشاريع الاقتصادية المناسبة على افتراض بانها تمثل أقطاباً رئيسية للتنمية الريفية بحيث تستطيع هذه القرى أن تستوعب القرى القريبة منها، فهي بذلك تهدف الى التخلص من التبعثر في التوزيع المكاني للمستقرات الريفية وحل مشاكلها وتنميتها[65].

5. سياسة نشر الاستثمارات مكانياً :

(Deploy spatially investment policy)

تشير هذه السياسة الى نشر الاستثمارات أي الى إعادة التوزيع وتحقيق التنمية المكانية في أي إقليم فهي وسيلة ترمي تقليل الفوارق التنموية بين المحافظات و بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية من خلال توفير المناخ الملائم للاستثمار وتأهيل البنى التحتية في عموم المدن، وصولا الى التوازن المكاني بين مختلف الاقاليم[66].

بالإضافة الى توفير فرص العمل من خلال إنشاء صناعات جديدة ترمي إلى القضاء على البطالة في المدن تدريجياً ودعم المناطق المحيطة من خلال ما توفره من السلع والخدمات الضرورية لسكان هذه المناطق[67].

6. سياسة التنمية المكانية:

(Spatial Development Policy)

تعني بلوغ الهيكل المكاني للاقتصاد في أي إقليم بحيث يكون مستوى التطور ملائماً لعملية النمو الاقتصادي[68]، تقر هذه السياسة أيضا بضرورة ترحيل الصناعات من المركز باتجاه الاطراف، فضلا عن تحجيم الفعاليات الصناعية والاقتصادية القادمة الى المدينة، طبيعة هذه السياسة قصرية قد لا تتلائم مع المستقبل، وتحتاج هذه السياسات أيضا الى تخطيط مكاني فضلاً عن توفير خصائص ذات طبيعة تشجيعية تنافسية للحد من تركز الصناعة في مناطق معينة.

تقل أهميته هذه السياسات على اعتبار بأنها تركز على الماضي والحاضر فقط، وبالرغم من ذلك تستعمل في العراق اغلبها مثل سياسة التنمية المكانية التي وضعت عام 1987 لا تختلف عن السياسة التي طبقت عام 2015 ، والتي ترمي الى ترحيل الصناعات من داخل مدينة بغداد الى الاطراف، فقد واجهت هذه السياسات انتقادات كثيرة لعدم وضوح الكيفية وصيغ انتشار التنمية وعدم وجود سياسة شاملة تهدف الى تحقيق التنمية المكانية المتوازنة ، بالإضافة الى حاجة هذه السياسات الى الاستثمارات ورؤوس اموال عالية، فضلا عن صغر حجم السوق وصعوبة التصدير وضعف منافسة المنتجات جعلتها مجرد مخططات لا يمكن تطبيقها على الواقع[69].

2.3.1. ستراتيجيات تحقيق التنمية الاقليمية:

(Achieve regional development strategies)

تعرف الاستراتيجية بأنها اسلوب مناسب يهدف الى استغلال الموارد المتاحة في أي اقليم لتخطي نقاط الضعف وكيفية التصرف لمواجهة التغيرات التي

تطرأ فيه ، وتعرف ايضا بأنها فن يرمي لتحقيق الأهداف العامة من خلال تحقيق الاستخدام الامثل للموارد للإمكانيات المتاحة في الاقليم ، لذا فهي نظرة شاملة ترمي الى الارتقاء بالمجتمع من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والالتزام بتقديم افضل الخدمات ودفع القوى العاملة باتجاه الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

فهي تشير الى خطة عمل ترمي الى تحقيق نمو منتظم في أي اقليم بهدف تحسين مستوى الحياة لجميع السكان ، ونجاح هذه الخطة يعتمد على مشاركة جميع الأطراف المعنية بالإقليم في اعداد ستراتيجية شاملة ترمي الى تنميته[70].

لذلك فهي تمثل منهجاً ورؤية شاملة او عملية متكاملة مستمرة ذات بعد مكاني مستقبلي واضح الغاية ترمي الى تحقيق منهجية شاملة للتنمية الاقليمية. كما هو موضح في مخطط (3).

مخطط (3) يوضح مراحل ونتائج تطبيق استراتيجية التنمية

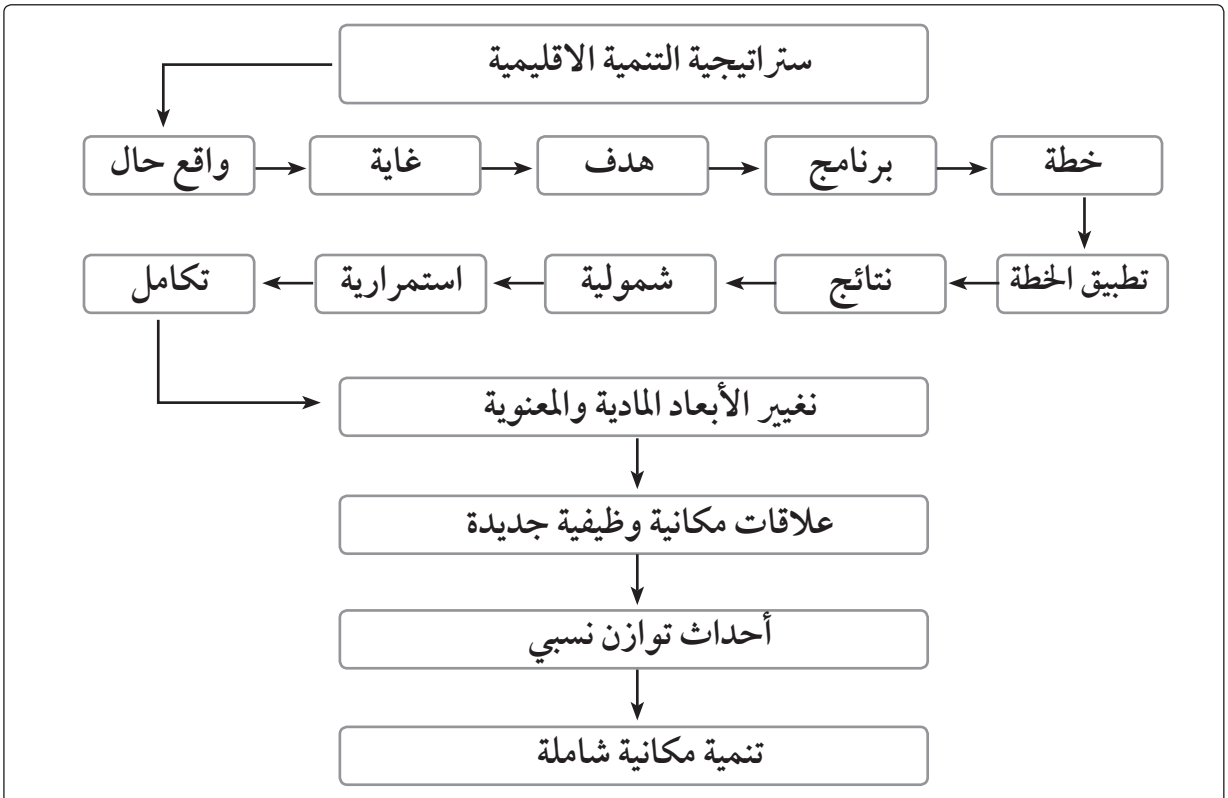

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على :
- كامل كاظم بشير الكناني ، «التخطيط العمراني والعدالة الاجتماعية»، مؤشرات عن التجربة العراقية ، دار الحكمة ، بغداد ، 1999، ص74.
- محمد دلف احمد ، فواز احمد الموسى ، جغرافية التنمية مفاهيم نظريات تطبيق ، ط1 ، دار الفرقان للطباعة والنشر ، سوريا ، 2009 ، ص15.

شروط نجاح ستراتيجيات التنمية الاقليمية :

1. اختيار الاستثمار الذي يتناسب مع الامكانيات المتاحة ومدى توفرها مستقبلاً.
2. التنمية الاقليمية لا تحقق لأغراض محدودة فهي رؤية شاملة ذات بعد مستقبلي ترمي الى القضاء على التخلف وتحقيق التقدم الاقتصادي.
3. تحقيق مشروع التنمية الاقليمية يتم من خلال تضيق الفجوة بين المناطق المتقدمة والمناطق المتخلفة وزيادة فرص الاستثمار ينتج عنها زيادة في الانتاج وزيادة في الدخل.
4. توفير المناخ المناسب الذي يضمن تطوير المشاريع المختلفة واستمرار نموها مستقبلا، فضلاً عن توفير مصادر التمويل، ووحدات تسويقية لدعم المشاريع، وتسويق منتجاتها داخل وخارج[71].
5. وضع قوانين داعمة للمشاريع القطاع الخاص وتحفيزها من خلال تسهيل الحصول على الاجازات وتقليل الضرائب، واستيراد مستلزماتها واسعار المواد الاولية وغيرها.
6. الاستفادة من التجارب العالمية لحل المشاكل والمعوقات التي تواجه عملية تحقيق التنمية المكانية بهدف تطوير المناطق المتخلفة والحد من الفروقات الإقليمية.
7. دعم القطاع الصناعي كونه القطاع الواعد والمحرك الاساسي لتطوير الانشطة الاخرى كالأنشطة الزراعية التي تستخدم كمادة اولية بعمليات التصنيع، فضلا عن التأثير الايجابي للنشاط الصناعي الذي يبرز من خلال دعم القطاع الزراعي بالآلات والاسمدة والمبيدات[72].
8. تهيئة اساليب جديدة للتغلب على المشكلات الإقليمية ابرزها استعمال التكنولوجيا الحديثة ولا سيما في القطاع الصناعي بهدف الوصول الى مرحلة متقدمة تبدأ من خلق فرص صناعية جديدة ورفع الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الصناعية القائمة والمتمثلة برفع مستوى الإنتاج وتحسين نوعيته[73].

ويمكن تحديد أهمية تطبيق ستراتيجية التنمية الاقليمية بالنقاط الاتية :

1 – الحصول على نتائج ايجابية مهمة تتمثل بأهداف واقعية، فهي ليست مجرد وعود وامال بعيدة التنفيذ.
2 – الوصول الى الاهداف المراد تحقيقها باقل تكاليف، وفق تصور عام تشترك فيه كافة الاطراف المعنية بقناعة كاملة.
3 – تمثل نتاج مشترك للمتخصصين في مجالات مختلفة، يراد منها وضع مخطط عام ورؤية شاملة لأهداف غير قابلة للتراجع.
4 – اتخاذ قرارات فعالة ومدروسة ترمي الى التطور على المستوى الاقليمي بكافة المجالات الاقتصادية، ووضع الحلول لكافة المشاكل القائمة المتوقع ظهورها مستقبلا[74].

ويمكن تقسيم ستراتيجيات التنمية الاقليمية الى:

أولاً: ستراتيجية التنمية الاقليمية المتوازنة :
(Balanced regional development strategy)

تتنوع ستراتيجيات التنمية التي تسعى لمعالجة اختلال التوازن بالنمو، وازالة الفوارق الاقليمية على اساس تحقيق العدالة والمساواة بين الاقاليم[75]. يلاحظ من ستراتيجية التنمية الاقليمية المتوازنة التي تسعى لتنمية الاقاليم المتخلفة من خلال التوزيع المكاني للمشاريع والاستثمارات ضمن اي اقليم وعدم تركزها في مناطق محددة فهي تشير الى الانتشار في صورة مركزه من خلال

توزيع الاستثمارات ولا سيما الصناعية على المناطق المتخلفة المختارة ، بهدف تحقيق تنمية شاملة نابعة من التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية ولاسيما الصناعية في اماكن متعددة وشاملة[76].

وضع اساس هذه ستراتيجية على يد (تريكس)، اعتمد على نظرية الدفعة القوية (لدارون) في تحليله فهو يحاول من خلالها معالجة ظاهرة التخلف الناتج عنها مشكلة الفقر التي تظهر بصورة واضحة في البلدان النامية ويصفها بالدائرة المفرغة والتي تعاني من:

1. انخفاض رؤوس الاموال.
2. انخفاض معدل الاستثمار في هذه البلاد.
3. محدودية السوق الذي بسبب انخفاض المستوى المعاشي[77].

فضلاً عن ذلك يتوقف أيضاً اتباع ستراتيجية التنمية الاقليمية المتوازنة، على مدى توافر الموارد والإمكانيات التنموية اللازمة المتمثلة بالقدرة على الاستثمار وارتفاع تكاليف الحصول على خدمات الُبنى الارتكازية ، وعدم اتباع اسلوب تخطيطي شامل بعيد الأمد ، لأن تحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة يتطلب سنوات طويلة لتحقيقها[78].

تتطلب ستراتيجية التنمية المتوازنة من اجل النهوض في الدول النامية تحقيق نوع من التوازن بين القطاعين الصناعي والزراعي باعتبارهما يمثلان العنصر الاساسي الذي يرمي الى احداث التنمية المطلوبة فضلا عن اسهامها في تنوع المشاريع التي تعزز مستوياتها ولاسيما التوسع بالأنشطة الصناعية وانعكاس ذلك على خلق وفورات اقتصادية كبيرة[79]، وعدم تركزها في مشروع صناعي واحد يعرض الاستثمار الى مخاطرة كبيرة[80].

يتضح من ذلك أن ستراتيجية التنمية الاقليمية المتوازنة تتطلب موارد انمائية كبيرة لا تتوفر في البلدان النامية بالتالي صعوبة تنفيذها فيها كونها تفرض بدء عملية التنمية من لا شيء.

ثانياً: ستراتيجية التنمية الاقليمية غير المتوازنة:
(Unbalanced regional development strategy)

يتفق اغلب الباحثين على أن استراتيجية التنمية الاقليمية غير المتوازنة التي تشير الى تركيز الاستثمارات في مواقع معينة عوضا عن توزيعها على مناطق واسعة مناسبة للتطبيق في الدول النامية ويتم اختيار في الغالب مراكز نمو قائمة فعلا، او العمل على انشاء نقاط نمو، يتوفر فيها جميع المستلزمات التي تتطلبها عملية التنمية، تستند هذه الستراتيجية على نظرية اقطاب النمو التي تشير الى ان النمو لا يحدث في كل مكان وفي وقت واحد وانما يظهر على شكل اقطاب تنموية متباينة في الانتشار والتوزيع في اي اقليم[81].

وضع البعد الحقيقي لهذه الستراتيجية الاقتصادي الامريكي (البرت هيرشمان) من خلال تطوير الشكل الاولي لنظرية القطب النامي التي وضع اساسها (فرانسوا بيرو)، ويرى هيرشمان من خلالها ان الصناعة هي القطاع (القائد) القادر على جذب قطاعات اخرى ترتبط معها بروابط امامية خلفية تسهم في تقدمها وتطويرها، وان تبني قطاعاً واحداً يسهم في خلق استثمارات جديدة فيه قادرة على توليد حالة عدم التوازن، ينتج عنها مستقبلا قرار الاستثمار الرامي الذي يهدف الى معالجة هذا الاختلال، وهنا تبدأ فاعلية وتأثيرات الروابط الأمامية والخلفية تظهر كونها تتمتع بقوة دافعة وخاصية تسمى خاصية الانتشار[82].

تبرز أهمية هذه الستراتيجية حسب اراء بعض الباحثين من كونها تتناسب مع ظروف الدول النامية التي تعاني من نقص في امكانياتها ومواردها وحجم استثماراتها، التي تمثل عائقاً امام نشر تنمية

مكانية شاملة وصعوبة الاستثمار فيها بجميع القطاعات، انما يتم التركز على الصناعات الرئيسية تسهم في خلق اقطاب نامية لها دور بارز في تحقيق عوائد اقتصادية داعمة تساعد على

جذب الأنشطة الاخرى فهي تمثل إشارة واضحة تشير إلى الترابط والتكامل العفوي القائم[83].

وتعتمد هذه الستراتيجية على عناصر اساسية تعد وسائل مهمة لتحقيق التنمية المكانية المتوازنة تتمثل بالاتي:

1. **الصناعات القائدة:** تركز على اقامة صناعات اساسية تمتاز بدرجة عالية من التخصص لها القدرة على الانتشار وتمتلك روابط مع القطاعات الاخرى تعمل كنواة (اقطاب نامية) تستقطب كثيراً من الانشطة الصناعية تهدف الى خلق اقطاب للنمو بالأقاليم المتخلفة.
2. **الاستقطاب:** يشير الى عملية جذب العناصر الاساسية نحو قطب النمو والتي تسهم في تعزز مستويات التنمية المكانية وتتمثل هذه العناصر برأس المال والقوى العاملة والخدمات.
3. **الانتشار:** يشير الى عملية نقل الاثار التنموية من الاقطاب النامية باتجاه المناطق المحيطة.

ثالثاً: ستراتيجية التنمية الاقليمية بالاعتماد على إنشاء المجمعات الصناعية:

(Depending on the establishment of industrial parks regional development strategy)

ترمي هذه الستراتيجية الى إحداث تنمية مكانية متوازنة عن طريق انشاء مجمعات صناعية بهدف إحياء وتنمية الاقاليم المتخلفة في الدول النامية والمتقدمة، ينبغي ان تركز هذه الدول على انشاء المجمعات الصناعية والاستفادة من المزايا المتحققة ضمن مناطق تركزها وتتمثل بالاتي:

أ. ترقية وتطوير خدمات البنى الارتكازية.
ب. الوفورات الاقتصادية والمزايا الموقعية المتحققة.
ت. حقيق افضل استغلال للإمكانيات التنموية المتاحة.
ث. تحقيق التكامل بين الانشطة الصناعية.
ج. رفع معدل الانتاج الصناعي.
ح. رفع معدل الاستثمار الصناعي على المستوى الاقليمي[84].

رابعاً: ستراتيجية التنمية الاقليمية بالاعتماد على التصنيع:

(Depending on manufacturing regional development strategy)

تشير هذه الستراتيجية الى ان فكرة التنمية بالدول النامية تنطلق من التصنيع، فالتنمية لا تكمل إلا بأنشاء صناعة حديثة، وتضم ستراتيجيات اخرى تتمثل بالاتي:

1. **ستراتيجية احلال الواردات :**

(Import substitution strategy)

برزت في دول امريكا اللاتينية تهدف الى انتاج بدائل للمنتجات الاستهلاكية المستوردة (الغذائية والنسيجية) من خلال اقامة صناعات تعويضية تسعى لتحقيق افضل استخدام لعوامل الانتاج المتاحة التي تتمثل في القوى العاملة والمواد الاولية وباستعمال تكنلوجيا بسيطة ينتج عنها توفير فرص عمل وتحقيق نمو صناعي وتقليل نسبة السلع المستوردة.

توجهت انظار الدول النامية الى هذه الستراتيجية لأسباب اهمها انخفاض اسعار المواد الاولية المصدرة وتعاظم العجز التجاري، فهي تمثل اساساً لبناء قدرات انتاجية وفك قيود التبعية

الخارجية وصولا الى صناعة وقوى عاملة لا يستهان بهما فضلا عن نشر التكنلوجيا والمعرفة[85].

على الرغم من ذلك واجهة هذه الستراتيجية انتقادات كثيرة تتمثل بالاتي:

أ. عدم قدرتها على احداث تغيرات هيكلية وانما ركزت على التوسع الافقي في الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الاخرى.

ب. التحول من استيراد سلع استهلاكية الى سلع راس مالية بتكاليف عالية.

ت. لا يؤدي الاعتماد عليها الى التغير الصناعي لصعوبة خلق صناعات أساسية من الصناعات الاستهلاكية.

ث. حدودية السوق ينعكس سلبا على تقدمها هذه الصناعات وتطورها.

2. ستراتيجية التصنيع من أجل التصدير:

(Strategic manufacturing for export)

تقوم فكرة هذه الستراتيجية على اقامة صناعات يتوفر لها فرص لتصدير بعض منتجاتها بالإضافة الى امكانيتها للتسويق المحلي، فالهدف منها يختلف من بلد الى اخر فهي تسعى الى استغلال المواد الاولية والطاقة المتاحة وتحويلها الى منتجات تصدر الى الخارج مثل صناعة تكرير النفط، الحديد والصلب، الاسمدة، الصناعات النسيجية، الجلدية.

ويمكن تطبيقها في الدول التي تمتاز في توفر المواد الاولية والقوى العاملة والتي تفتقر الى الخبرة الفنية كونها تسعى الى:

1. جلب العملة الصعبة الناتجة عن التصدير الى الخارج.
2. الانفتاح على الاسواق الخارجية وما ينتج عنها من اهتمام في نوعية المنتجات بهدف المنافسة.

اما بالنسبة للنتائج المترتبة عليها والتي تتمثل في الآتي:

أ. التبعية الناتجة عن الاعتماد على الخارج بأنشاء المشروع وتشغيله، وارتفاع تكاليف قطع الغيار وتكاليف الخبراء والفنيين الاجانب.

ب. ارتفاع معدل الديون الناتجة عن الاستغلال المالي فهذه الستراتيجية تعتمد مبدئيا على التمويل الخارجي فضلا عن الاعتماد الخارج تكنلوجيا فهي تتطلب تكنلوجيا متطورة بعيدة عن الابداع والابتكار المحلي يؤدي ذلك الى تعميق التخلف[86].

خامساً: ستراتيجية تنمية القطاع الخاص:

(Private sector Developme strategy)

ترمي هذه الستراتيجية الى دعم وتطوير القطاع الخاص[87]. الذي يمثل شريك رئيسي للقطاع العام وباعتباره وسيلة تسعى الى خلق بيئة استثمارية لضمان النمو الاقتصادي المستدام فهو يمثل عنصراً اساسياً يسهم بخلق فرص عمل مختلفة.

أما بالنسبة للمعوقات التي تواجه تطبيق هذه الستراتيجية هي:

أ. الافتقار الى وجود ستراتيجية فعالة لدعم القطاع الخاص.

ب. التغيير في الانظمة والقوانين.

ت. صعوبة الحصول على التمويل.

ث. نقص الموارد البشرية المؤهلة ولاسيما الايدي العاملة الماهرة.

أثرت هذه العوامل على محدودية مساهمة هذا القطاع في التنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل[88].

4.1. دور الصناعة في التنمية الاقليمية:
(Role of industry in regional development)

تمثل الصناعة وسيلة فعالة ترمي الى إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الاقليمي واخرى مماثلة بفروع الأنشطة الاقتصادية والخدمية فهي تشكل عاملاً مهم يسعى الى تحقيق أهداف وتوجهات التنمية الإقليمية والتي ينتج عنها تطوير المجتمعات اقتصادياً واجتماعياً ، من خلال تحقيق الاستخدام الامثل للموارد الموجودة في الإقليم الجغرافي فالتنمية الاقليمية ذات أبعاد مركزية وشمولية في ظل الإمكانيات والموارد المتاحة[89].

للنشاط الصناعي دور بارز في التنمية الاقليمية فهو يمثل الدفعة القوية التي ترمي الى تطور الأنشطة الاقتصادية وتحقيق التوازن المكاني في الإقليم تبعا للاعتبارات الاتية:

1. يمثل النشاط الصناعي العنصر الحاسم الذي يعزز مستويات التنمية المكانية.
2. للنشاط الصناعي دوراً بارزاً بتغيير الهيكل المكاني في أي اقليم وتطوير اساسه الاقتصادي.
3. يمتاز هذا النشاط بقدرته على رفع الكفاء الاقتصادية ضمن الحيز المكاني من خلال:
   - أ. تركيزها على الاستثمار بمشاريع صناعية قليلة لها تأثير اكبر مقارنة مع القطاعات الاخرى.
   - ب. تسهم الانشطة الصناعية بتحفيز الانشطة الخدمية والقطاعات الاقتصادية على التطور.
   - ت. يسهم النشاط الصناعي في خلق علاقات ارتباطية مع الانشطة الاخرى[90].
4. اسهامه في استغلال المؤهلات الجغرافية المتاحة، تنمية الصناعة تساهم في تحقيق الاستغلال الامثل للموارد المتاحة على اعتبار انها تشجع على تصنيع الخامات والمواد الاولية بدلاً من تصديرها والاستفادة من القيمة المضافة الناتجة عن رحلة التصنيع.
5. يؤدي التطور الصناعي الى احداث تطورات بالمجالات العلمية والتكنلوجية على اعتبار بان القطاع الصناعي يشجع على احداث تطوير في هذه المجالات بهدف الانتفاع منها[91].
6. ينتج عن النشاط الصناعي تأثيرات متنوعة (اقتصادية، اجتماعية، عمرانية، وبيئية) ضمن الحيز المكاني للإقليم وعلى النحو الاتي وكما هو موضح في شكل (4).

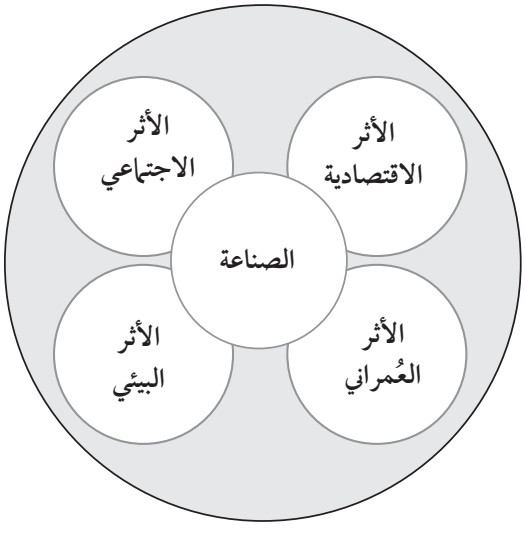

شكل (4) يوضح اثر الصناعة في التنمية الاقليمية

المصدر
عبد الزهرة الجنابي، الجغرافية الصناعية ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2013 ، ص233.

ويمكن تحديد الآثار الناتجة عن النشاط الصناعي وعلى النحو الآتي:

أولاً : الأثر الاقتصادي: (Economic impact)

توصف الصناعة بالنشاط الواعد الذي يمتاز ببعده المكاني لما يتركه هذا النشاط من تأثير في البنية الاقتصادية يبرز هذا التأثير من خلال اسهامها في تنشيط الحركة الاقتصادية انطلاقا من المزايا التي تخلقها للمنطقة التي يتم توقيعه فيها[92] ، يمكن تحديد الاثار اقتصادية التي تنتج عن النشاط الصناعي على النحو الآتي:

1. تسهم الصناعة بتطوير اقتصاد الاقليم، وتقليل التباين في النمو الاقتصادي بين الاقاليم.
2. تمثل الصناعة النشاط الذي يمتاز في قدرته على تحقيق النمو الاقتصادي المتسارع.
3. يجلب النشاط الصناعي الاساسي للإقليم الدخل الخارجي لذا فهو يمثل مصدر مهم لزيادة الدخل وثراء سكانه.
4. للصناعة دور بارز في اي اقليم تظهر اثارها من خلال اسهامها في تطوير القطاعات الاقتصادية كتأثيرها على تطور النشاط الزراعي فهي تشجع على التوسع بزراعة المحاصيل التي تدخل كمادة اولية، فضلاً عن تأثيرها في تطور النشاط التجاري وعلى الخدمات[93].
5. تسهم الصناعة في توسيع قاعدة الإنتاج وتقوية العلاقات الاقتصادية وفي تلبية احتياجات الاقليم المتنوعة فهي تهدف الى تعزيز حالة الاكتفاء الذاتي وذلك من خلال احلال المنتجات التي تصنع محلياً محل المنتجات المستوردة.
6. تسهم الصناعة في تحريك عوامل الانتاج وهذا ما يجعل الاقتصاد الاقليمي أكثر دينامكية ـ أي في حال عدم توفر عامل من عوامل الانتاج يمكن رفده من الاقاليم المجاورة .
7. للصناعة تأثير ايجابي واضح يبرز من خلال اسهامها في اعادة توزيع الدخل بين كافة المستفيدين من العمليات الانتاجية[94].

ثانياً: الأثر الاجتماعي: (Social impact)

يبدأ هذا التأثير من تغيير نمط الحياة والعلاقات الاجتماعي، وهذا التغيير لا يقتصر على العلاقات الاجتماعية فوجود نشاط صناعي متطور في اقليم معين يسمح هذا النشاط في حدوث تغيير في البنيان الاجتماعي والثقافي والتنظيمي للإقليم[95]، ويمكن تحديد الاثار الاجتماعية التي تنتج عن الصناعة على النحو الآتي:

1. يحقق التوزيع الامثل لهذا النشاط التوازن في توزيع السكان.
2. توفر فرص عمل واستقطاب القوى العاملة الفائض في الاقليم الذي تتوطن فيه.
3. تسهم في تقليل مظاهر الهجرة السكانية باتجاه الاقاليم المتطورة.
4. تسهم الصناعة بتقليل الفوارق الاجتماعية بين السكان خصوصاً بمجال السكن والخدمات.
5. تسهم الصناعة في رفع المستوى المعاشي للسكان وينتج ذلك عن تحسين المستوى المعاشي.
6. الناتج عن زيادة دخول العاملين فيها[69].
7. تسهم في تطوير المستوى الثقافي والاجتماعي للعاملين من خلال اعادة تأهيلهم وتدريبهم وتشجيعهم على التعليم وكيفية تعاملهم مع التقدم التقني وانعكاس ذلك على سلوك العاملين وافعالهم فضلاً عن ترسيخ القيم الاجتماعية التي تتمثل في الانضباط والتنظيم وتحمل المسؤولية.
8. تسهم في تطوير الخدمات باختلاف انواعها (صحية ، تعليمية ، ترفيهية).
9. يترتب على الصناعة بعض الاثار الاجتماعية السلبية والتي تتمثل بالآتي:

أ. التوسع المفرط للمناطق الناتج عن هجرة السكان باتجاه المدن التي تتوفر فيها الصناعة.
ب. التفاوت في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار السكاني بين الاقاليم.
ت. زيادة الطلب على السكن والخدمات في مناطق الجذب الصناعي.
ث. تراجع مستويات الانتاج الزراعي بسبب هجرة من الريف باتجاه مناطق التركز الصناعي[97].

ثالثاً: الأثر العمراني: (Building impact)

يظهر التأثير العمراني للصناعة في اي اقليم بصورة واضحة نتيجة لتغير وتطور استعمالات الارض التابعة للإقليم الذي يتوطن فيه النشاط الصناعي، يمكن تحديد هذا التأثير على النحو الآتي:

1. يسهم النشاط الصناعي في التوسع الحضري للإقليم ويتم ذلك من خلال انشاء مجمعات سكنية جديدة قريبة من المشاريع الصناعية ولما تتطلبه هذه المجمعات من خدمات ينتج عن ذلك توسع عمراني خدمي واسع ضمن الاقاليم المتخلفة.
2. تسهم بتوسيع شبكات النقل كونها تمثل المحفز اساسي لتوزيع السكان والانشطة الاقتصادية بالإضافة الى اثرها في التوزيع المتوازن للاستثمارات والانشطة الاقتصادية والعمرانية بين مناطق الاقليم.
3. ينتج عن الصناعة مظاهر تنعكس سلبا على المكان تتمثل هذه المظاهر في ارتفاع الطلب على استعمالات ارض معينة (سكن ، نقل)[98].

رابعاً: الأثر البيئي: (Environmental impact)

تعتمد البيئة الطبيعية على ثلاثة عناصر اساسية (الماء، الهواء، التربة) وتمثل هذه العناصر اساس النظام البيئي، والذي يمتاز في التوازن بين عناصره، ويمكن لهذا النظام الحفاظ على توازنه ضمن حدود معينة، فإذا حدث أي تغيير يؤدي ذلك إلى خلل بمكونات هذا النظام ويفقده ذلك قدرته على اداء دوره الطبيعي وهذا ما يعرف بالتلوث البيئي[99].

للنشاط الصناعي تأثير سلبي على البيئة فلا يوجد نشاط بشري اكثر ضرراً على البيئة من النشاط الصناعي على الرغم من اثاره الايجابية التي تم تحديدها، فهو المسؤول عن النسبة الاكبر من التلوث على اختلاف انواعه لما تسببه بعض الصناعات من تلوث ناتج عن المواد المنبعثة منها كـ(الغازات، الاتربة، الابخرة) بالإضافة الى المواد الصلبة والدهون والحوامض التي يتم تصريفها إلى مجاري الانهار فضلاً عن الضوضاء التي تنتج عن بعض الصناعات وانعكاس ذلك على العاملين وعلى المناطق السكنية والعمرانية القريبة منها.

تتفاقم مشاكل التلوث البيئي نتيجة اهمال اصحاب المصانع وعدم مراعاتهم للاعتبارات البيئية، وهذا يشير بدوره الى ضرورة الاهتمام بهذا العامل واعطائه اهمية استثنائية ولا سيما عند اختيار موقع الصناعة وحجمها ومستوى تطورها التقني (التكنلوجيا المستخدمة)، بالإضافة الى مراعات الاعتبارات التخطيطية بهدف تقليل مستويات التلوث الناتج عن توقيع هذه الصناعات ولا سيما الصناعات الملوثة كالصناعات البتروكيماوية والكيمياوية التي يختلف تأثيرها عن الصناعات الغذائية والنسيجية[100].

5.1. الاستنتاجات والمقترحات:

- **أولاً: الاستنتاجات:**

يتمتع النشاط الصناعي بمميزات عديدة دفعت هذه المميزات العديد من الدول الى تنمية هذا القطاع كونه يمثل القطاع الواعد الذي يمكن الاعتماد عليه في تعزز مستويات التنمية الاقليمية يمكن ان نجمل خلاصة ما تم عرضة في النقاط الآتية:

1. تمثل الصناعة اساس لنجاح سياسة التنمية الاقليمية، لما يحدثه هذا النشاط من زيادة

في مستويات الدخل والانتاج وما ينتج عن ذلك من تحسين لمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

2. تمثل الصناعة النشاط الاساسي الذي يجلب الدخل من خارج الاقليم، اذ تعد مصدر مهم لثراء الاقليم وزيادة الدخل فيه.
3. إمكانية هذا النشاط في معالجة مشكلة التباين في مستويات التنمية المكانية فضلا عن معالجة ظاهرة الاكتظاظ السكاني.
4. تتمتع الصناعة بالكثير من الخصائص والتي كانت السبب في دفع العديد من الدول الى تطوير هذا القطاع الحيوي وتنميته.
5. تمتاز الصناعة في قدرتها على خلق تطورات ايجابية اثارها واضحة في مختلف المجالات (اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً وخدمياً).
6. تساهم الصناعة في دعم وتطوير الانشطة الاقتصادية الاخرى.

- ثانياً : المقترحات :

1. الاعتماد على ستراتيجية واحدة قد لا تحقق النتائج المطلوبة كما هو متداول في تجارب الدول الاخرى بسبب اختلاف ظروف بلدنا مقارنة مع ظروف هذه الدول.
2. التأكيد على الجمع بين النظريات لوضع رؤية مستقبلية واضحة تؤكد على استخدام تكنلوجيا متطورة تحقق الاستغلال الامثل للإمكانيات المتاحة وتعزز الاهداف التي يرمي اليها النشاط الصناعي.

الهوامش:

(1) ابراهيم الشريف، جغرافية الصناعة ، جامعة بغداد، دار الرسالة للطباعة والنشر ، 1976 ، ص2.

(2) محمد ابن ابي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1967، ص371.

(3) ياسين حميد المحمدي ، التوطن الصناعي في محافظة نينوى ، رسالة ماجستير، غ . م ، جامعة بغداد، كلية الآداب ، 2002 ، ص7.

(4) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ط1، دار القلم، بيروت، ، 1978 ، ص39.

(5) ابراهيم شريف وزملاءه ، جغرافية الصناعة ، مطابع جامعة الموصل ، 1982 ، ص12.

(6) عباس علي التميمي، النمو الصناعي في الوطن العربي، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، 1985، ص 12.

(7) جواد كاظم عبد، أثر التصنيع على التنمية الإقليمية دراسة في اختيار نوع النشاط الاقتصادي ضمن الحيز المكاني في محافظة كربلاء، رسالة ماجستير، غ م، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1989م، ص7.

(8) عباس علي التميمي، النمو الصناعي في الوطن العربي، المصدر نفسه، ص11.

(9) عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافية الصناعية، ط1، جامعة بابل، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013 ، ص 41.

(10) صبحي احمد مخلف الدليمي، الصناعات التحويلية الكبيرة وتوطنها في محافظة كركوك، اطروحة دكتوراه، غ م، جامعة الانبار، 2013، ص15.

(11) امنة ابو حجر، المعجم الجغرافي ، ط1 ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 486.

(12) حسن عبد القادر صالح ، مدخل الى جغرافية الصناعة ، ط1 ، دار السلام للطباعة والنشر ، عمان، 1985، ص13.

(13) محمد ازهر سعيد السماك ،عباس علي التميمي، اسس الجغرافية الصناعية وتطبيقاتها ، دار الكتب

للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1987، ص18.
(14) احمد حبيب رسول ، جغرافية الصناعة ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 1999 ، ص9.
(15) انتصار حسون رضا ، الصناعات الحرفية في مركز قضاء الكاظمية ، رسالة ماجستير، غ م ، الجامعة المستنصرية ، 2003 ، ص 22.
(16) ابراهيم شريف ، جغرافية الصناعة ، مصدر سابق، ص2.
(17) عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافية الصناعية، مصدر سابق، ص46.
(18) انتصار حسون رضا ، مصدر سابق ، ص22.
(19) محمد ازهر السماك، الرؤية الجغرافية لعوامل التنمية الصناعية، مجلة زانكو، المجلد 8 ، العدد 12، جامعة صلاح الدين، 1981، ص3.
(20) محمد يوسف حاجم، تحليل جغرافي للروابط الصناعية والمكانية لمجمع الصناعات البتروكيماوية في محافظة البصرة، بحث مقدم الى المؤتمر العربي الخامس للمعلومات الصناعية والشبكات ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) والعلاقة الترابطية بينها، 2011 ، ص2.
(21) سعيد عبود السامرائي، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق ، ط1 ، مطبعة القضاء، النجف الأشرف ، 1973 ، ص145.
(22) سعيد الحضري، الفكر الاقتصادي العربي في التنمية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1990 ، ص21.
(23) إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، ط2 ، دار الشروق للطباعة والنشر ، القاهرة 2001 ، ص18.
(24) احمد صباح مرضي، التحليل المكاني لمؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2000-2010)، اطروحة دكتوراه، غ.م، جامعة بغداد أكلية الآداب، 2014 ، ص 13.
(25) جمال حلاوة، علي صالح ، مدخل إلى علم التنمية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2009، ص 22.
(26) زليخة بلحناشي، التنمية الاقتصادية في المنهج الاسلامي، اطروحة دكتوراه، غ.م، جامعة قسنطينة، الجزائر ، 2007 ، ص12.
(27) Drewnoski ,J,On Measuring and planning the quality of life,The Hague, Mouton,1974, p27.
(28) Clower, R.J , Growth Without development , Evanston , 1966 , p84.
(29) مصطفى جليل ابراهيم، اثر الخصائص المكانية في اليات التنمية، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 102 ، 2012 ، ص708.
(30) ياسين حميد بدع المحمدي، التنمية الصناعية المكانية في محافظة أربيل، اطروحة دكتوراه، غ.م، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2006 ، ص15.
(31) محمد دلف احمد، فواز احمد الموسى، جغرافية التنمية مفاهيم نظريات تطبيق، ط1، دار الفرقان للطباعة والنشر، سوريا، 2009 ، ص26.
(32) ياسين حميد المحمدي، التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة اربيل ، مصدر سابق، ص -9 10.
(33) احمد محمد عبد العال، جغرافية التنمية مفاهيم نظرية وابعاد مكانية، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011 ، ص15.
(34) عاطف محمد عبيد ، حمدي فؤاد علي، التنظيم الصناعي وادارة الانتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، 1974، ص26.
(35) عبد الصاحب ناجي البغدادي، محمد جواد شبع، التنمية الصناعية والتخطيط الاقليمي في محافظة النجف الاشرف، مجلة آداب الكوفة / العدد 27 ، 2016 ، ص185.
(36) مي ثامر رجب عبود العزاوي، دليل التنمية الصناعية في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه، غ.م، كلية التربية، جامعة ديالى، 2015 ، ص13.
(37) ياسين حميد بدع المحمدي، التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة اربيل، مصدر سابق، ص11.
(38) كاظم احمد البطاط، كامل كاظم الشمري، موقع الصناعات الصغيرة في ظل برامج التكييف الهيكلي،

مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد العاشر، العدد 13 ، 2012، ص 206.

(39) ايهاب لطيف مخلف، التنمية الصناعية في محافظة الانبار، رسالة ماجستير، غ.م، كلية الآداب، جامعة الانبار، 2012 ، ص 17.

(40) جواد كاظم حسين الحسناوي، حميد وكاع سيسان، التحليل المكاني لخصائص القوى العاملة واثرها في التنمية الصناعية في محافظة المثنى لعام 2014، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد22، ص220.

(41) **الاقليمية** : يمكن ان تكون ناتجة عن التقسيم الاداري محافظات، مقاطعات، ولايات، تستخدم كلمة محافظة كتعبير عن التقسيم الإداري وإقليما كتعبير تخطيطي للحيز المكاني حاويا للمحافظة وسلمها الإداري الأدنى.
للمزيد ينظر الى المصدر : جمال حمدان، جغرافية المدن، ط2 ، عالم الكتب ، القاهرة، 1977 ، ص 400- 410.

الإقليمية: هي فلسفة المكان المتأتية من شخصيته التي تملك علاقات متداخلة بين تلك الاشكال المكانية ومحيطها. المصدر: محمد جاسم محمد العاني، دراسات تطبيقية لبعض جوانب التخطيط الحضري والإقليمي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2009 ، ص 60.

(42) اسعد معتوق، بيانات ومؤشرات التنمية الاقليمية كمدخل لصياغة الاقاليم التنموية دراسة حالة الاقاليم السورية، رسالة ماجستير، غ.م، قسم التخطيط والبيئة، جامعة دمشق، 2009 ، ص48.

(43) عادل فهمي بدر، دراسات حول التنمية في الوطن العربي، ط1 ، مؤسسة الخدمات العربية للطباعة ، عمان ، 1990 ، ص326.

(44)Leo Jakobson and Ved Prakask, Urbanization and National Development, USA, Sage Puplication, 1971, p.228.

(45) J. Alden, R. Morgan, Regional Planning Comprehensive View, Great Britain, First Published by Leanard Hill Books 1974, p.9.

(46) Dickinson, the makers of modern geography, Routledge & Kegan Paul, London,1974,p712.

(47) اسعد معتوق، مصدر سابق، ص48.

(48) عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافية الصناعية، مصدر سابق، ص 226.

(49) محمد دلف احمد الدليمي، محمد جواد عباس شبع، التخطيط والتنمية الاقليمية اسس نظرية ودراسات تطبيقية ، ط1 ، مؤسسة دار الصادق الثقافية للطباعة والنشر ، 2015 ، ص86-87.

(50) هادي جاسب مرعب الماجدي ، تقييم اثر التنمية الاقليمية في تطور مدينة المجر الكبير ، رسالة ماجستير ، غ.م ، معهد التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد ، 2003 ، ص12.

(51) سعدي محمد صالح السعدي، التخطيط الاقليمي نظرية توجه تطبيق ، بيت الحكمة ، جامعة بغداد ، 1998 ، ص49.

(52) حبيب محمد فرحان، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في تنشيط مساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية المكانية، رسالة ماجستير ، غ.م ، جامعة بغداد، معهد التخطيط الحضري والإقليمي، 1990، ص3.

(53) حسين احمد سعد الشديدى ، التنمية الإقليمية لمواجهة مشاكل التحضر في أطار اللامركزية ، أطروحة دكتوراه غ.م ، جامعة بغداد ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي ، 2008 ، ص42.

(54) حسن محمود علي الحديثي، المواقع الصناعية والتنمية الإقليمية المتوازنة محاولات تطبيقية في توطين مجمعات صناعية في أقاليم متباينة، مجلة المخطط والتنمية، العدد الأول، 1995، ص96.

(55) بالاعتماد على :
- هادي جاسب مرعب الماجدي ، تقييم اثر التنمية الاقليمية في تطور مدينة المجر الكبير ، مصدر سابق ص10.
- ياسين حميد بدع المحمدي ، التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة اربيل، مصدر سابق، ص 11.

(56) ف. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة: بهاء شاهين ، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة، مصر ، 2000، ص 71.

(57) نبيل شمعون يوسف، اقتصاديات حجم المدينة، رسالة ماجستير ، غ.م ـ مركز التحضري الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، 1990، ص39.

(58) حسن درويش العشيري ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ـ بيروت ، 1979 ، ص102.

(59) محمد جاسم محمد العاني ، التخطيط الإقليمي المبادئ والأسس نظريات وأساليب،ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،2010،ص250.

(60) حسين أحمد سعد ، سياسات التنمية الإقليمية لمواجهة مشاكل التحضر في إطار اللامركزية (دراسة تحليلية للبنية المكانية في العراق وتوجهاتها المستقبلية) رسالة ماجستير ، غ.م ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد، 2008، ص 48.

(61) محمد سعد سيد ، سياسة التنمية المكانية في العراق، منشورات وزارت التخطيط، دائرة التخطيط الاقليمي، بغداد، 2007، ص 4.

(62) ماهر عبد المجيد عبد الرزاق السعدي، اتجاهات التوقيع الصناعي واثرها في التنمية المكانية دراسة الاثار الاقليمية للمجمعات الصناعية (مجمع الاسكندرية الصناعي)، رسالة ماجستير ، غ.م، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، 2006، ص91.

(63) رهام فاخوري ، توجهات التنمية العمرانية على المستوى الاقليمي في المدن الكبرى دمشق (دراسة حالة) ، رسالة ماجستير ، غ.م ، مركز التخطيط والبيئة،كلية الهندسة،جامعة دمشق،2009،ص58.

(64) للمزيد ينظر الى :
عبد الناصر صبري شاهر الراوي، الاسس الجغرافية لتخطيط المدن ، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان ، 2016، ص 221-222.

(65) ازاد ارشد عبد الوهاب ، العوامل المؤثرة على حصة الفرد من الخدمات في ريف اقليم المحمودية، رسالة ماجستير ، غ.م ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، 1999 ،ص17.

(66) نبيلة الحبيتري، رحمة بالهادف، الاستثمار في المنشآت المستدامة توجه استراتيجي نحو دعم التنمية المكانية، بحث منشور في الملتقى الوطني الاول افاق التنمية الاقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة ادرار، 2013، ص5.

(67) خليل حسين بحت الشمري، الاستثمار في خدمات البنى الارتكازية دراسة ميدانية لخدمات الكهرباء والماء في مدينة الكوت ، رسالة ماجستير غ.م ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، 2009، ص16.

(68) يوسف صوار ، ادريسي مختار ، دراسة مؤشرات التنمية المكانية باستخدام اسلوب التحليل التصنيفي (العنقودي) ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد الخامس،جامعة مستغانم،الجزائر،2013،ص11.

(69) محمد سعد سيد ، مصدر سابق ، ص 5.

(70) عدنان فرحان الجوراني، مفهوم وأهداف إستراتجية التنمية الاقتصادية مع اشارة خاصة لاستراتيجية تنمية محافظة البصرة ، مؤسسة الحوار المتمدن ، العدد 3403 ، 2011 ، ص1. مقال منشور ، على الموقع الالكتروني: .http://www ahewar.org

(71) رحمن رباط حسين الايدامي ، التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة القادسية، اطروحة دكتوراه ، غ.م ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة، 2016 ، ص 29.

(72) فائق مشعل قدوري العبيدي ، الصناعات الصغيرة المحددات والافاق التطويرية (رؤية مستقبلية مقترحة) ، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت المجلد الثاني، العدد الثالث، 2006 ، ص21-23.

(73) ياسين حميد بدع المحمدي ، التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة اربيل ، مصدر سابق، ص15.

(74) مختار بن هنية ، استراتيجيات وسياسة التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية ، اطروحة دكتوراه،

غ.م ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري – قسنطينة ، الجزائر ، 2008 ، ص288–290.

(75) Lavrov , S., and Sdasyuk , G., Concepts of Regional Development , Progress Publishers , Moscow , 1988, p. 51 .

(76) هادي جاسب مرعب الماجدي، مصدر سابق، ص 13.

(77) فكرون السعيد ، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية –حالة الجزائر –دراسة نظرية، اطروحة دكتوراه، غ.م ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ، 2005 ، ص183.

(78) ياسين حميد بدع المحمدي ، التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة اربيل ، مصدر سابق، ص 19.

(79) **اقتصاديات التكتل الصناعي**: مفهوم يشير الى المزايا او العوائد الاقتصادية التي يحصل عليها المشروع الصناعي ضمن منطقة تكتل الانشطة الصناعية في الاقليم، ابرز ما يميز اتجاهات التوطن الصناعي يتمثل بوجود اتجاه قوي نحو تركز الانشطة الصناعية في مناطق محددة ضمن الحيز المكاني للإقليم الجغرافي وذلك بسبب المزايا الايجابية التي تحققها اقتصاديات التكتل الصناعي. تعمل اقتصاديات التكتل الصناعي على تركيز الأنشطة الصناعية في أماكن محددة تتمتع بمقومات توطن وتشكل عناصر جذب صناعي لمشاريع صناعية جديدة من خلال الارتباطات الأمامية والخلفية التي تقلل من تكاليف المشاريع الصناعية الجديدة في منطقة التكتل الصناعي، وأن التوقيع المناسب والمتوازن للأنشطة الصناعية في الاقاليم المتخلفة وقدرة تلك الانشطة على استغلال المقومات الجغرافية المتاحة فيها وتحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية من خلال تحقيق أقصى الارباح للمشاريع الصناعية ، سوف يساهم ذلك في تحفيز عملية التنمية الصناعية التي سيكون لها دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية في تلك الاقاليم من خلال النتائج التنموية الايجابية التي تعكسها عملية التنمية. المصدر : ياسين حميد بدع المحمدي، المصدر نفسه، ص35.

(80) ممدوح عبدالله أبو رمان ، محمد جاسم العاني، نظريات أساليب التخطيط الإقليمي، الطبعة الأولي، عمان ، دار صفاء ، 2010 ، ص147.

(81) فؤاد بن غضبان ، فاطمة الزهراء بركاني، ودخل الى التخطيط الاقليمي والحضري، دار المنهجية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016 ، ص106.

(82) ضياء سالم بيدة الخفاجي ، التنمية والتخطيط الإقليمي وفرص الاستثمار المستقبلي(محافظة كربلاء المقدسة حالة دراسية) ، رسالة ماجستير ، غ.م ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2011 ، ص9.

(83) حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ في التنمية و التخطيط الاقتصادي ، ط1 ، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1992، ص 44–45.

(84) ياسين حميد بدع، التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة اربيل،مصدر سابق،ص18–20.

(85) محمد زوزي ، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية ، اطروحة دكتوراه ، غ .م ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2010، ص18.

(86) صباح رحيم مهدي الاسدي ، مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراه ، غ.م ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، 2010 ، ص5–6.

(87) يشير القطاع الخاص الى شركة خاصة او مصنع يتم توقيعه بالاتفاق بين شخصين او اكثر براس مال خاص خارج نطاق الدولة.

(88) ستراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014–2030، منشورات وزارة التخطيط. 2014، ص29–35.

(89) عبد الزهرة علي الجنابي ، الجغرافية الصناعية، مصدر سابق ، ص183–191.

(90) ياسين حميد بدع التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة اربيل،مصدر سابق،ص34–35.

(91) محمد دلف احمد الدليمي، محمد جواد شبع، مصدر سابق ، ص181.